

Distr.
GENERAL

S/1999/124
8 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مرحلي للأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٠٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وهو يستوفي سجل التطورات في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ تقريره الأخير المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1029).

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - ظل تنفيذ الاتفاق العام المتعلق بإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان بطيئا فيما أحرزه من تقدم خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وإبان تقديم تقريره الأخير، كان البرلمان الطاجيكي يستعد لعقد دورته العادية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد قانون الأحزاب السياسية وأقر التعيينات الوزارية لممثلي المعارضة الطاجيكية الموحدة التي رفضت في الدورة السابقة (انظر الفقرات ١-٦ من الوثيقة S/1998/754). كما صدق البرلمان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى جانب البروتوكول الاختياري.

٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أنشأ الرئيس إمام علي رحمانوف فريقا عاملا مشتركا للتأكد من حالة إنجاز المرحلتين الأوليين من البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية. وقدم الفريق العامل نتائجه إلى الجلسة العامة للجنة المصالحة الوطنية، واستنادا إلى ذلك التقرير، أعلن السيد نوري، زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة ورئيس لجنة المصالحة الوطنية، أعلن رسميا أمام لجنة المصالحة الوطنية أن المرحلتين الأوليين من البروتوكول لا يمكن اعتبارهما منتهيتين. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، (الفقرة ٦ من الوثيقة S/1998/374) فإن المسائل الرئيسية تتمثل في كون العديد من مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة لا يبقون في مناطق التجمع ولم يسجل من الأسلحة أو يخزن منها إلا عدد قليل. ولم يتم التوصل إلى حل لتلك المشكلة حتى الآن.

٤ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعلن السيد نوري رسميا عن عودة جميع مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة إلى طاجيكستان وإغلاق جميع قواعدها خارج البلد. كما تعهد، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، بأن تقوم المعارضة الطاجيكية الموحدة بتسريح قواتها العسكرية في أوائل ١٩٩٩ وفقا للاتفاق

العام، وذلك لتمهيد السبيل لرفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية المنتمية إلى المعارضة الطاجيكية الموحدة. ووفقا للبروتوكول العسكري، فإن الوحدات المسلحة التي لا تتعاون في تنفيذ أحكامه ستعتبر وحدات غير مشروعة، وسينزع سلاحها بالقوة.

٥ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أصدرت لجنة المصالحة الوطنية قرارا رسميا يقر بأن المعارضة لم تمثل امتثالا تاما لأحكام البروتوكول العسكري، ودعت جميع مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة إلى العودة إلى مناطق التجمع وإيداع أسلحتهم في مناطق التخزين المحددة. كما دعا القرار إلى تشديد المراقبة على حمل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة للسلاح خارج مناطق التجمع. وسبق صدور القرار وقوع حادث خطير في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، اشتبكت فيه جماعتان من المعارضة الطاجيكية الموحدة في قتال بالأسلحة النارية خارج مبنى لجنة المصالحة الوطنية في دوشانبي، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وجرح ستة. وأدان السيد نوري هذا العمل الذي قامت به الجماعتان. وفي الوقت ذاته، أعرب عن قلقه لبطء وتيرة إدماج مقاتلي المعارضة في هيكل السلطة، وهو أمر يزيد من حدة مشكلة الانضباط في صفوف المعارضة الطاجيكية الموحدة.

٦ - وواصلت لجنة الاستعراض المركزية المشتركة المنشأة في إطار المرحلة الثالثة من البروتوكول، مباشرة أعمالها. واستعرضت حتى الآن حالة ٢٢٥ مقاتلا في منطقة غورنو باداكشان و ١٠٨٤ مقاتلا في كوفارنيخون ولينينسكي ودوشانبي بالإضافة إلى موظفي شتى هيكل السلطة الحكومية.

٧ - وأحرز بعض التقدم في توزيع المناصب الحكومية على المعارضة الطاجيكية الموحدة في حدود حصة ٣٠ في المائة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق الرئيس رحمانوف على تخصيص ستة مناصب إضافية برتبة نائب وزير للمعارضة الطاجيكية الموحدة. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، قدمت المعارضة الطاجيكية الموحدة إلى الحكومة قائمة بمرشحي المعارضة لهذه المناصب. ولم يتوصل إلى أي اتفاق بشأن تعيين وزير الدفاع.

٨ - ولا يزال تنفيذ قانون العفو العام المعتمد في آب/أغسطس ١٩٩٧ معلقا.

٩ - وفي بيانات علنية أدلى بها الرئيس رحمانوف في أوائل السنة الجديدة، أعلن عن اعتزام حكومته إجراء استفتاء في عام ١٩٩٩ بشأن إدخال تعديلات على الدستور، وكذا إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المالية في هذا الصدد. وأبدى السيد نوري مساندته العلنية. (تنتهي فترة ولاية الرئيس رحمانوف التي تبلغ مدتها خمس سنوات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وتنتهي فترة ولاية البرلمان الحالي في شباط/فبراير ٢٠٠٠).

١٠ - وفي إطار الاتفاق العام، أنيطت المسؤولية الأولية عن المساعدة في إجراء الانتخابات بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبالأمم المتحدة. وتعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة

في طاجيكستان بصورة وثيقة بشأن هذه المسألة وتباحثان مع الحكومة بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية. ولكي تلتزم الأطراف بما أعلنت عنه من التزامها إجراء استفتاء وانتخابات هذه السنة، يلزمها أن تتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاح الدستوري. فلجنة المصالحة الوطنية لم تحرز بعد تقدما في مناقشاتها ووافقت على أن تنحي جانبا، في الوقت الراهن، المسألة التي يشهد حولها الخلاف والمتعلقة بالإبقاء على الحكم الدستوري الذي ينص على الطابع "العلماني" للدولة.

١١ - وانهقدت دورة البرلمان لتشرين الثاني/نوفمبر في ظل أجواء يشهد فيها التوتر في البلد. ففي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، شنت قوة بقيادة محمود خودويبيرديف هجوما في مقاطعة لينين أباد، وهي أكبر مناطق البلد وأكثرها. (والسيد خودويبيرديف عقيد سابق في الجيش ورد ذكره في تقارير سابقة عند تناول الأنشطة المناهضة للحكومة المضطلع بها في إقليم خاتلون، الذي طرد منه في آب/أغسطس ١٩٩٧). واستولت قوته على خوجاند، وهي المدينة الرئيسية بالمقاطعة وعاصمتها، بما في ذلك المطار، وعلى الممر الجبلي الواقع في الجنوب والذي يربط الإقليم ببقية البلد. وتقدم بعدد من المطالبات، منها المشاركة في الحكومة.

١٢ - وقد أدانت لجنة المصالحة الوطنية، والمعارضة الطاجيكية الموحدة، وفريق الاتصال التابع للدول الضامنة، والمنظمات الدولية هذا اللجوء إلى القوة إدانة شديدة في البيانات التي أصدرتها. وأعربت في البيان الذي أصدرته في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ عن معارضتي الشديدة لهذا الإجراء. وطلبت إلى جميع الأطراف المعنية تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية حفاظا على عملية السلام في طاجيكستان. وتم إطلاع مجلس الأمن على هذه الأحداث، وأعرب رئيس المجلس في بيان له إلى الصحافة عن قلق المجلس إزاء القتال، وأعاد تأكيد التزامه باتفاقات السلام الطاجيكية.

١٣ - وشرعت الحكومة، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، في هجوم مضاد انضمت إليه المعارضة الطاجيكية الموحدة. وبحلول ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استعادت الحكومة سيطرتها على المقاطعة ومكان وجود السيد خودويبيرديف غير معروف. ويعتقد أنه ترك البلد. ووفقا لما تذكره الحكومة، بلغت الإصابات ١١٠ قتلى، نصفهم تقريبا من المدنيين، و ٦٠٠ جريح.

١٤ - ويعتقد على نطاق واسع أن القوة دخلت مقاطعة لينين أباد من أوزبكستان، وأثر ذلك على العلاقات بين البلدين. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أصدرت وزارة الخارجية الطاجيكية بيانا اتهمت فيه السلطات الأوزبكستانية بمساعدة السيد خودويبيرديف للتحضير للهجوم. وناشد البرلمان الطاجيكي، في جلسته المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، المنظمات الدولية اتخاذ تدابير "لمنع احتمال وقوع عدوان في المستقبل وتدخل أوزبكستان في طاجيكستان". وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة الخارجية الأوزبكستانية بيانا أنكرت فيه بشدة أي تدخل. وطلبت أوزبكستان عودة القائم بأعمالها من دوشانبي لأسباب أمنية، وعلقت مشاركتها في فريق الاتصال، غير أن الحكومتين قد اتخذتا منذ ذلك الوقت خطوات لتحسين علاقاتهما.

الأمّن

١٥ - ظل الوضع الأمني في طاجيكستان متقلبا. وهناك زيادة ملحوظة في الجرائم، لا سيما جرائم الاتجار بالمخدرات، وحوادث العنف الكثيرة التي يمكن أن يكون لها خلفية سياسية. وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تعرضت مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية أجنبية لنيران جنود مسلحين في مقاطعة لينين أباد، وأصيب أحد الركاب بجراح خطيرة. وبالإضافة إلى عملية الإطفاء التي تمت أمام مبنى لجنة المصالحة الوطنية في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر، وقع عدد من الأحداث شاركت فيها مجموعات المعارضة. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قتل أربعة مزارعين في منطقة دارفاس التابعة لغورنوباداكشان في غارة شنها قادة المعارضة. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، ألقى مسؤولون حكوميون القبض على ثمانية مقاتلين من المعارضة عند مخفر تفتيش في مقاطعة فايز أباد. ووفقا لما تذكره الحكومة، استولى ٣٠٠ من المقاتلين من المعارضة في اليوم التالي على مكتب وزير الداخلية في فايز أباد، وضربوا موظفي الوزارة ضربا مبرحا، وسرقوا عدة أسلحة، وأفرجوا عن الأشخاص الثمانية الذين ألقى القبض عليهم. وأنشأت الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة لجنة مشتركة للتحقيق في هذا الحادث.

١٦ - وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان مع السلطات ومع المعارضة الطاجيكية الموحدة، لم يتم إحراز أي تقدم في التحقيق في قتل أربعة من موظفي البعثة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. ولم يتم بعد تقديم المشتبه بهم الثلاثة إلى المحاكمة، انتظارا للأدلة المادية التي ستقدمها المعارضة الطاجيكية الموحدة. وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة التقيد بالاحتياطات الأمنية الدقيقة، بما في ذلك حظر التجول خلال الليل، والعمل فقط في دوشانبي.

أنشطة الأمم المتحدة

١٧ - تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان العمل على نحو وثيق مع لجنة المصالحة الوطنية لإحراز تقدم في المسائل المتصلة بتنفيذ البروتوكول العسكري والإصلاح الدستوري. وحافظت أيضا على الاتصالات بالمجموعات السياسية غير المشاركة في لجنة المصالحة الوطنية. وتواصل البعثة تنسيق عمل فريق الاتصال التابع للدول الضامنة، والمنظمات الدولية في الجهود التي يبذلها لتسهيل تنفيذ الاتفاق العام. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، قام فريق الاتصال باستعراض العملية السلمية وأصدر في ١٣ كانون الثاني/يناير بيانا حث فيه الطرفين على اتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ الأعمال الهامة المتبقية. وعاد فريق الاتصال في الآونة الأخيرة إلى النظر في فكرة عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية (انظر S/1998/754، الفقرة ١٧ و S/1998/1029، الفقرة ٨).

١٨ - وحافظت البعثة على اتصالها بقوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة، كما ظلت على اتصال بقوات الحدود الروسية فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك.

١٩ - وأعرب برنامج الأغذية العالمي عن استعداده لدعم المشاريع المتصلة بتسريح مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة، في سياق تنفيذ الاتفاق العام. وكخطوة أولى، وافق البرنامج على تزويد هؤلاء المقاتلين

بما يكفي من إمدادات الغذاء لمدة شهرين، وعلى العمل نحو إنشاء برنامج ينفذ في إطار برنامج الجاري المسمى "الغذاء مقابل العمل".

٢٠ - واستمر اللاجئين في العودة من البلدان المجاورة بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبحلول نهاية شهر كانون الثاني/يناير، كان قد عاد إلى الوطن من تركمانستان نحو ٣ ٠٠٠ لاجئ، ومن جمهورية قيرغيزستان نحو ١ ٤٠ لاجئاً. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعدة منظمات غير حكومية، بتقديم المساعدة في إعادة إدماج العائدين في مجتمعاتهم، كما قامت تلك الهيئات بتكثيف الجهود التي تبذلها في ميدان إصلاح المدارس الرياضية، والعيادات الصحية، وشبكات الإمداد بالمياه، ونظم الري، وغيرها من الهياكل الأساسية الضرورية، فضلاً عن توفير المواد الدراسية، والمستلزمات الطبية الأساسية، والمواد الكيميائية المطلوبة لتنقية المياه. وقد صدر في جنيف في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ نداء موحد لصالح طاجيكستان بمبلغ مجموعه ٢٤,٨ مليون دولار لعام ١٩٩٩، وذلك لتلبية ما هو متوقع من الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإصلاح.

٢١ - وقد قرر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يخصص، في عام ١٩٩٩، مبلغاً قدره ٨ ملايين دولار لتعزيز ما يسمى بمنطقة الأمان المناهضة للمخدرات الواقعة حول أفغانستان.

ثالثاً - ملاحظات

٢٢ - طرأ مزيد من التقدم البطيء في عملية السلام، ولا يزال يلزم فعل الكثير. فالمرحلتان الأوليان من المراحل المتوخاة في البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية لم تكتملاً بعد، وما زالت المناقشة الموسعة المتعلقة بالمسائل الدستورية جارية في لجنة المصالحة الوطنية. وفي المرحلة الحالية، لا يزال أمر إجراء الاستفتاء الدستوري فضلاً عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية جميعاً في عام ١٩٩٩ غير مؤكد. ويتمثل الخطر الكامن في تباطؤ خطى التقدم في ازدياد التملل في صفوف الجماعات التي ليست أطرافاً مباشرة في اتفاق السلام وفي ترتيباته المتعلقة بتقاسم السلطة، وكذلك في صفوف مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة الذين ينتظرون إعادة إدماجهم في الجيش الطاجيكي أو تسريحهم. ومن الضروري التعجيل بتنفيذ هذه العملية. ويعكف السيد جاي كوبيش، ممثلي الخاص، وأعضاء فريق الاتصال على العمل مع الطرفين تحقيقاً لهذا الهدف.

٢٣ - وقد انقضت في نهاية عام ١٩٩٨ الفترة الانتقالية التي تتراوح مدتها ما بين ١٢ شهراً و ١٨ شهراً المتوخاة في اتفاق السلام، حسب ما أقر به الطرفان الطاجيكيان فضلاً عن فريق الاتصال. وقد بدأ الفريق النظر من جديد في عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية. ويمكن لهذا الاجتماع المساند لعملية السلام أن يكون مفيداً بالفعل، إذا تم التحضير له بصورة مناسبة.

٢٤ - وما زال يساورني القلق إزاء عدم استقرار الحالة الأمنية في طاجيكستان، وعدم مساهمة المعارضة الطاجيكية الموحدة بقدر أكبر من الفعالية في التحقيقات المتعلقة بمقتل أربعة من أعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في شهر تموز/يوليه ١٩٩٨. وفي ظل الظروف السائدة، واصلت البعثة الحد من أنشطتها في دوشانبي، والتقيد بالاحتياطات الأمنية الدقيقة. وسأواصل إطلاع مجلس الأمن أولاً بأول على أي تطورات ذات شأن.

- - - - -